

مصر تتحسب من الغرق في دوامة الديون المتفاقمة

القروض الجديدة تصرف في سداد أعباء وفوائد الديون القديمة

يعدّ تصاعد معدلات الدين العام واحدا من مصادر قلق بعض المؤسسات 115 مليار دولار، دون احتساب الديون الدولية تجاه الاقتصاد المصرى الذي حقق تقدما بموجب الإصلاحات التي أدخلها مؤخرا. وقد أدّى هذا الأمر إلى إطلاق صفارات إنذار لتنبيه المسوَّولين في القاهرة لضرورة عدم الوقوع في فخ استسهال الحصول علىٰ القروض. وتم تحذيرهم مبكرا كي يتســني لهم مواجهة هذه المشكلة قبل تفاقمها، بما ينال من ثقة هذه المؤسسات التي منحت ثقتها لسياسات الإصلاح المصرية. وما يزيد من خطورة الموقف أن أعباء الديون حال تراكمها، تنال من برامح الحماية الاجتماعية في مواجهة الرأســمالية التي ترى الحكومة أنها الحلّ الســحرى لانتشال الّاقتصاد من الركود، فضلاًّ عن أنها تعد نقطة نقد واضحة للنظام السياسي. فهل تستطيع الحكومة تجاوز هذه العقبة التي يمكن أن تكون تركة ثقيلة على عاتق الأجيال المقبلة؟

وأصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة

تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من

تحوّلت مصر إلىٰ دولــة مدينة لكثير

من الدول الغربية والمؤسسات الإقليمية

والدولية. واتجهت مؤخرا إلىٰ أسواق أسييا وأعلنت عن إصدار سندات لتأمين

وتنويع مصادر اقتراضها، كي تضمن

تدفقات نقدية تعزّز من سداد أقساط

السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن

اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء

سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال

شسرق البلاد، منها البسرج الأيقوني الذي

تستهدف طرح سندات مصرية في

الأسواق الآسيوية، وقام بحملة ترويجية

في الداخَل نحـو 2766 دولارا من إجمالي

الديون الداخلية والخارجية حتى نهاية

ديسمبر من العام الماضي. وهذه الحصة

مرشكة للزيادة بعد أن قالت موديز إن الديون الخارجية مرشحة لتجاوز حاجز

أمعنت القاهرة في الاقتراض

من الدول العربية لسد

احتياجاتها الأساسية،

وحصلت على قروض ومنح

بأكثر من 25 مليار دولار من

دول الخليج خلال سنوات

ما بعد الثورتين، لكنها

وُجّهت جميعها إلى الإنفاق

الاستھلاكى، وتحوّلت إلى

عبء على البلاد

لها انطلقت من كوريا الجنوبية.

وأعلن وزير المالية أيضا عن خطة

بلغ نصيب كل مواطن مصري مقيم

يعد أعلى برج في أفريقيا.

استغلّت وزارة الإسكان التقارب

أسواق عالمية مختلفة.

الاتجاه شرقا



محمد حماد

🤊 القاهرة - لا ترال قضية الدين العام تهدد الكثير من الدول الراغبة في تطوير اقتصادها. لذلك باتت من القضايا التي بنظر البها الخبراء على أنها يمكن أن تقوّض التوسّع في عمليات التنمية. وفي دولة مثل مصر تحتاج هذه المعضلة إلى وسائل جيّدة للتعامل معها، كي تتمكن من الاستمرار في فورة العمران والبناء في المدن الجديدة التي يتم تشــيدها في

لكن يبدو أن الدين أصبح همّا بالليل ومذلة بالنهار، وفق الأقوال المأثورة، فتداعياته السلبية تنعكس مباشرة علىٰ حال المواطنين، وبدلا من توجيه المخصّصات المالية لرفاهيته أو تحسين الخدمات المتردية في قطاعات تمس حياته مباشيرة، مثل التعليم والصحة والخدمات، تُوجِّه هذه الأموال لسداد أعباء وفوائد الدين، لكن أصول الديون لا

ودقت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ناقوس الخطر وهو ما أدّى إلىٰ زيادة المخاوف. ولم يمنع لسان حال الوكالة الذي هلل وأشاد بخطوات إصلاح الاقتصاد المصرى من وقوف البعض عند ملاحظـة الديون، وعدم غـضُ الطرف عن هـذه الهنات، لأن موديز من أوائل وكالات التصنيف الدولية التي منحت الاقتصاد المصرى درجة مستقر.

تفاقمت أزمة الديون بعد أن شحت الكثسر من موارد البلاد في أعقاب ثورة 25 يناير عام 2011 وما تلاهًا من أحداث أهلت لثورة إصلاحية سياسية ثانية في 30 يونيو 2013 لتصويب مسار الثورة الأولى التي قفر على ظهرها الإخوان، نتنحـة هشاشـة الحياة السياسـية في مصس والحضور الواهن للأحزاب المدنية

أمعنت القاهرة في الاقتراض من الدول العربية لسدّ احتياجاتها الأساسية، وحصلت على قروض ومنح بأكثر من 25 ليار دولار من دول الخ ما بعد الثورتين، لكنها وجّهت جميعها إلىٰ الإنفاق الاستهلاكي، وتحوّلت إلىٰ عبء على البلاد. ويجمع الخبراء على أن

> الاقتراض في حدّ ذاته ليس المشكل، فالولايات المتحدة وهي أكبر اقتصاد في العالم مكبِّلة بالديون، لكن الســـؤال يكون في هل يوجّه هذا الاقتراض إلى استثمار مباشس يدرّ عوائد تمكّن من تشغيل مفاصل الاقتصاد المتبيسة، أم لشراء الطعام والإنفاق في بنود قدرتها على ضخ عوائد ضعيفة أو بعيدة

تؤكد مقارنة حجم الديون بعمليات التنمية في الحالة المصرية أن الاقتراض لم يوجُّه إلى المسارات الصحيحة، فهو اقتراض يتم غالبا لسداد أعباء الديون، واستمرار سياسة ترحيل الأعباء على الأجيال القادمة. دفعت فورة الاقتراض في القاهرة

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى فرض تعليمات صارمة لوزيرة التعاون الدولي سحر نصر بعدم التوسع في الاقتراض، إلا أن شيح موارد البلاد دفع بالحكومة إلى رفع سقف الاقتراض بلا حدود.

واتجهت الحكومة إلى أسهل الحلـول، وأدمنـت الاقتراض من الخارج، بعد أن وافق صندوق النقد الدولي علئ منح القاهرة قرضا لمساندة برنامجها الإصلاحي،

تسبّب هذا الوضع الصعب في زيادة

مراحل لعدم وجود موارد كافية لتعميمه على جميع المصريين دفعة واحدة.

يجد المتابع لحال الموازنة العامة للبلاد خلال العبام الحالي أنها من اليوم الأول لبدء تطبيقها في غرة يوليو الماضي كشفت عن اقتراض نحو 43 بالمئة من حجمها البالغ 1.9 تريليون جنيه، أي ما بعادل 115 مليار دولار.

2766

مقيم في الداخل من إجمالي الديون الداخلية والخارجية

يُفضي تراكم الديون إلىٰ زيادة قيمة

كبيرة من الأسرة في مصر. رأت الحكومة أن الرأسمالية المتوحشــة هــي الحـل لأزمــة الاقتصاد، فحررت أسعار الطاقة والعملة ودعت الشعب للتحلّى بمزيد من الصبر، دون أن تكون هناك وقاية كافية لتوحش سياسات الإصلاح التي لا يمكن حلّها من الزيادات الزهيدة في معدلات الأجور.

وراهنت القاهرة على تحسن الأوضاع خالال فترة القرض الكبير الذي حصلت عليه من صندوق النقد، وبعد ثلاث سنوات من الصبر وحصولها على كامل قدمة القرض البالغ 12 مليار دولار، لم يعُد أمامها إلا البحث عن سبل سريعة لإرضاء من تجرّعوا الدواء المرّ من المواطنين على مدار 36 شبهرا أملا في تحسن أحوالهم.

شد وجذب الحكومة

بوليو الماضي.

خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، وما تمتلك مصر منه بوضوح حصة الذهب التي لا تتجاوز ثلاثة مليارات

الخدمات المقدمة للمواطن.

دفع هذا الوضع إعلان وزيري التربية جودة خدمات التعليم والصحة أمام لجنة الخطـة والموازنة في مجلس النواب المصري قبل حوالى ثلاثة أشبهر، الأمر الذي أثار أزمة داخل الحكومة.

كان وزيرا التعليم والصحة طالبا أمام اللجنة البرلمانية بزيادة مخصصات كل وزارة بنصو 11 مليار جنيه، أي ما يعادل 667 مليون دولار لتحسين جودة الخدمات، إلا أن وزير المالية رفض طلبهما وقال ليس لدينا أموال لزيادة مخصصات الصحة والتعليم في الموازنة. ترتب على تلك الأزمة توجيه تعليمات شفوية من

معدلات الفقر في البلاد الذي طال ثلث الشعب المصري. فالحزم المالية التي توجّه لسداد الديون وفوائدها تفوقّ الدعم المالي الموجّه إلىٰ الفقراء، وشريحة كبيرة من محدودي الدخل، التي هبطت لخط الفقر بسبب موجات الغلاء المتعاقبة وطالت الطعام والشراب، بخلاف الخدمات الصحية المتردية.

وتسبّب شبح الموارد في تنفيذ مشروع التأمين الصحى الشامل للمواطنين على

دولارا نصیب کل مواطن مصری

برامـج التحماية الاجتماعيـة للفقراء، بل وتجعل استمرارها عملية صعبة، حيث تستنزف خدمة الديون جنءا مهمًا من موارد البلاد، بما لا يمكن الحكومة من تقديم حماية كاملة للمواطنين ضد موجات الغلاء التي أثقلت ميزانية فئة

قال حسام الغايش، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن الدبين بمثّل تحديا أمام الحكومة، وما يُقلِّل من حدته تعزيز الاحتياطي النقدي إلــئ نحــو 44.9 مليــار دولار حتىٰ نهاية

لكسن غالبية الاحتياطي تم توفيره من

وأضاف لـ"العرب" أن فئة من الشعب تأثرت بشكل مباشر بسبب تفاقم الديون، لأن فوائده نافست حرم الدعم الموجهة لها في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم كلما ارتفعت قيمة الديون زادت نسبة الالتزامات بالموازنة وتراجع الإنفاق على

والتعليم والصحة عن براءتهما من تردي



للدولة بعدم نشر أسماء الوزراء وصورهم إلى حين إشعار آخر. ما يعني أن كلام محملة بفوائد تفوق قيملة أصل الديون وزيري التعليم والصحة نكأ حرحا عميقا على مدى سنوات. في جســد الحكومة، حاولــت مداراته أو

> تتســق هذه الواقعة مع تقييم موديز الذي منح مصر تصنيف "ضعيف جدا" في مؤشر القوة المالية، الأمر الذي يعكس العجسز المالسي الكبير والديسن الحكومي في إيجاد الحلول المناسية. المرتفع، وتزايد حصة الدين الخارجي من

> > يتطلّب ذلك أن ينصب اهتمام الحكومة على قضية الديون ووضعها نُصب عينيها لعلاج تداعياتها مستقبلا، وأن تملك إجابة شافية حول السؤال الملحّ: هل الدولة قادرة على سداد الديون

جاءت تحذيرات موديز بعد أن أهلت مصر الساحة أمام جذب الاستثمارات الأجنبيـة والتي لـم تأت بشكل لائق أو تتدفق بشكل يتلاءم مع خطط الإصلاح الطموحة حتى الآن. تفتح هذه النقطة بابا عاجلاً لمواجهة الفساد بشكل يتناسب مع تجذره من خلال البيروقراطية العميقة التي شيوهت مناخ الاستثمار بالبلاد. وهيئ النقطة الأساسية التي يعتبرها البعيض من الخبراء تقف وراء تعثّر تقدّم مصر في تقرير مناخ الأعمال الذي يصدره

العنك الدولي. لـم تُغفلُ موديز تلك النقطة، وقالت إن القوة المؤسسية في مصر ضعيفة، وهي أهم مكوّنات مؤشر الشفافية العالمية. ولا سبيل لمواجهة هذا التحدي إلا من خلال استغلال الطاقات الكامنة والاعتماد

على القوى المحلية في تحريك 🌋 مفاصل الاقتصاد من خلال المشبروعات الصغيبرة والمتوسطة التي تضخ دماء متجددة في شرايين

ورغم الاهتمام السياسي بهذا القطاع وتوجيه السيسي للبنك المركزي بتوفير قروض بنحو 200 مليار جنيه (12 مليار دولار) لتمويل هذا القطاع بفائدة ميسرة تتراوح بين 5 و7 بالمئة، إلا

الشعب لم تعد لديه القدرة على التحلي بمزيد من الصبر أن ذلك لا يستطيع تحفين الاقتصاد المتعثر والمؤسسات الصناعية التي أعيتها ديون

> وصف المحلل الاقتصادي ياسر عمارة، الحالبة المصرية بأنها ليم تتعامل بجدية مع روافد مشكلة الديون، الأمر الذي زاد المعاناة خلال السنوات الماضية، وقاد إلى تفاقمها حاليا، ومرجّح أن تتضاعف المخاطر في المستقبل، إذا أخفقت الحكومة

> الدين المحلى أن غالبيته يعتمد على تمويل الخزانة العامة من خلال طباعة الأموال بلا روية، لكن السيطرة عليه ليست مستبعدة طالما أنه لم يتعدّ نسبة 100 بالمئة من حجم الناتج المحلى.

تحاول القاهرة التعامل بو اقعية مع القضية، واتخذت حزمة من القرارات الإصلاحية الجريئة لتخفيف الضغط علىٰ الموازنة العامة وتمكينها من تحقيق نجاحات، وتخفيف عدء الدين، إلا أن تعثر الاقتصاد في السير بنفس سرعة القرارات يؤجج نيـران الديون ويزيد من

وأكد رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، أن القضاء علئ الفساد والبيروقراطية وتفعيل القوانين والتشريعات سلاح الحكومة لمواجهة تفاقم أزمة الديون. وأوضح ل"العرب" أن الأمور لن تستقيم، إلا من خلال هـذا الثالوث حتى تطمئن رؤوس الأموال وتدخل مصر، إلىٰ جانب البحث عن أسواق منسية لزيادة موارد البلاد من السياحة والصادرات لتقليل أعباء الدين.

وأشار خبراء مصريون إلى أن السبيل الوحيد لمواجهة تحديات القروض يكمن في الاعتماد على الإمكانات المحلية المتاحــة، فــي ظل

🖜 موديز تمنح مصر تصنيفا ضعيفا





وقد يدفع التراخي في المواجهة بعض المؤسسات الدولية، التي أشادت بالتجربة المصرية، للانقلاب عليها في أي لحظة، لأنها تراقب عن كثب تطورات نسبة الدين العام إلىٰ الناتج المحلي، وهذا مؤشر مهم في جميع التقارير.

القوانين ثالوث ناجع

وإذا نجحت الحكومة في تبنّي وصفة رشيدة من المكن أن تحمي الدولة من مصائر بعض الدول التي عصفت بها الديون. الأمر الذي يتطلب عدم الإسراف في الاقتراض حاليا، وذهاب الأموال المقترضة لتوفير البنية الأساسية اللازمة لجذب الأموال من الخارج، وليس للاستعراض أو الإيحاء أن هناك نهضة عمرانية في مصر، لأن أي نهضة لن تكتمل ما لم تتحوّل إلى فوائض تخفف الأعباء عن المواطنين

